



الخرافي يهنئ نظيره في جمهورية الإكوادور بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية الإكوادور فرناندو كورديرو غويغا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

النامي يطالب الحكومة برفع يدها عن ملف الدوائر الانتخابية

الغطرسة والمكبرة والعشوائية السياسية؟ فالمرحلة المقبلة تستوجب ان تنزل الحكومة عند رغبة شعبيها المعطاء الذي صبر على إدارتها الخاطئة التي كانت تدير البلاد ادارة سيئة حيث نصبت أعضاء للحكومة اصلا ساقطين شعبيًا وتزوع لها أعضاء في البرلمان فاسدين يدافعون عنها بالباطل وبالحق ان وجد.

عدا ذلك العبث بالمال العام وتفشي الفساد بالمؤسسات الحكومية وتردي الخدمات والمشكلات التي لا حصر لها.

تطالب من الله العلي العظيم ان يربنا الحق حقا ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه.

سلوكا خطرا عندما دأبت على الاستجابة للمطالب من خلال استخدام العصيان والقوة، وتناستت من طالب حقوقه بالقنوات السلمية وتعاملت مع اغلب الملفات بعشوائية متناهية وعدم تطبيق العدالة فعندما كانت الاضرابات والعصيان المدني في بعض المؤسسات الحكومية كانت تردود فعل الحكومة الاستجابة بالفور لمطالبهم.

وفي المقابل فإن من يحترم القانون ويطلب بالقبول الشرعية يصحح صبح مغيبا ومنسيا وهذا منحى خطير قد يجر البلد الى فوضى كبرى ويرسخ سلوكا ومفاهيم لدى المواطن بان اخذ الحقوق (بالذراع) وان من يتبع القانون تسلب حقوقه!

وأكد د.النامي ان الطغيان السياسي الذي تمارسه الحكومات الكويتية المتتالية انتهى بلا عودة فلن يقبل الشعب الكويتي بعد اليوم تعطيل الدستور او التلاعب بالقانون واستغلال النفوذ وتزوير الحقائق وتضليل الرأي العام بخدع واكاذيب وتجنيد المرتزقة لمرأبها المكشوفة واستخدام القوة.

فسابقة منع الندوات واستخدام العصي والهروات للتجمعات المشروعة ومخافة الحكومة مخالفة صارخة لما جاء بالمادة 44 من دستور الكويت قد انتهى وولي.

واختد د.النامي بتساؤل هل الحكومة استوعبت الدروس السابقة؟ وهل من الممكن ان تنتهج الحكومة نهجا اصلاحيا جديدا من خلال احتواء ابنائها والابتعاد عن

صرح الباحث بالشؤون السياسية والاقتصادية د.نامي النامي بأن المرحلة المقبلة تحتاج الى إدارة حكومية تتصف بالحيطة السياسية والنزول عند رغبة الشعب الكويتي وعدم المكابرة والانصياع للمستشارين المخلصين للحكمة وبعد النظر.

فملف الدوائر الذي طفا على السطح يحتاج الى قرار سديد، فالأجدر ان يكون من خلال مجلس الأمة وبعد ذلك خلال المحكمة الدستورية بعد الانتخابات فلتنكح ونرجع الى صناديق الاقتراع مرة أخرى، من غير ان يكون للحكومة يد في تغيير ارادة الأمة رغم إيماننا بان توزيع الدوائر الخمس لا ينسجم مع العدالة والمساواة حسب ما جاء بالمادة 29 من الدستور حيث تتفاوت نسبة الناخبين لكل دائرة، ورغم ذلك فتغيير الدوائر لابد ان يأتي بإرادة الأمة من خلال مجلسها لا غير.

وأضاف د.النامي ان ما تعيشه الكويت الآن من لغط سياسي سببه الحكومة وهي وحدها التي تتحمل المسؤولية التي أوكلت لقراراتها لمستشارين ليسوا على قدر المسؤولية مما سبب حل مجلس الأمة بطريقة غير دستورية وخطأ إجرائي الذي حصل، هذا في حالة اننا سلمنا انه سقط سهوا وان العملية غير مدبرة.

وأشار النامي إلى ان الشعب الكويت لا يؤمن بحلول الحكومة ولا يعول على قراراتها، ويعي بانها لا تملك طسوق النجاة وخاصة بنهجها السابق حيث رسخت

رفضت ان اكون في استقباله، ولكنه عندما خرج قام بمد يده والسلام فلم يعنى تدارك الموقف، والغريب أني في الغيبة نفسيها طلبت من وكيل الخارجية عدم تلبية الدعوة الإيرانية لمؤتمر عن الثورة السورية، وصرحت بان إيران شريكة في سفك دماء الشعب السوري، وقد كان بضيفاقتنا بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي السوري للإعداد لحملة أخرى نصرة لهم مع آخرين يعملون بجد بعيدا عن الاستعراض نصرة للثورة.

واختتم د.الحريش تصريحه بقوله: هذا التوضيح للمنتخبين الباحثين عن الحقيقة أما غيرهم لن تبرا عداوتهم ما بقيت معارضا لأسيادهم.

والتابع د.الحريش: مسألة مصافحة ممثل السفارة الإيرانية فهذه كانت عند خروجه فقد

الحركة الدستورية: نعتذر عن الخطأ غير المقصود من دعوة السفير الإيراني إلى غيبة رمضان

عن طريق شركة خاصة توجه دعوات لجميع السفارات لجميع الجهات الدعوات من خلال شركة متخصصة في توزيع الدعوات على الجهات والشخصيات ضمن قوائم معتمدة لديها، وتبدي الحركة الدستورية الإسلامية اعتزازها بالحضور الواسع هذا العام لاستقبالها الرمضاني مقدرين من لم تسمح ظروفهم بالمشاركة آمين ان نستلم من أيام رمضان المباركة انطلاقا لباقي السنة ملوها الاعتزاز والالتزام بقم هذا الدين.

وعلى صعيد متصل قال النائب د.جمعان الحريش: دعوة السفير الإيراني لحضور غيبة الحركة خطأ يجب الا يتكرر، ومع عدم علمي بهذه الدعوة لأنها تتم

الحركة عنه وهو توجيه دعوة للسفير الإيراني رغم موقف بلاده الداعم للنظام السوري، حيث وجهت الدعوات من خلال شركة متخصصة في توزيع الدعوات على الجهات والشخصيات ضمن قوائم معتمدة لديها، وتبدي الحركة الدستورية الإسلامية اعتزازها بالحضور الواسع هذا العام لاستقبالها الرمضاني مقدرين من لم تسمح ظروفهم بالمشاركة آمين ان نستلم من أيام رمضان المباركة انطلاقا لباقي السنة ملوها الاعتزاز والالتزام بقم هذا الدين.

وعلى صعيد متصل قال النائب د.جمعان الحريش: دعوة السفير الإيراني لحضور غيبة الحركة خطأ يجب الا يتكرر، ومع عدم علمي بهذه الدعوة لأنها تتم



د.جمعان الحريش

اعتذرت الحركة الدستورية الإسلامية في بيان لها على توجيه دعوة الغيبة الرمضانية لها إلى السفير الإيراني، مؤكدة أن الدعوات تم توزيعها عن طريق شركة خاصة توجه الدعوات لجميع السفارات خاصة الإسلامية منها وجاء في البيان ما يلي: «تؤكد الحركة الدستورية الإسلامية على أن لقاءات استقبال النهائي، والغيبة الرمضانية مناسبات اجتماعية، وسيلة للتواصل بين أفراد المجتمع بأجواء رمضانية اجتماعية بعيدا عن أجواء الجاذب والاستقطاب الذي يشهده الساحة السياسية، وقد أصبح ذلك عرفا كل عام، حيث يتزاور أهل الكويت بين فيهم والفرقاء السياسيين بعضهم بعضا، إلا أن ذلك لا يمنع من وقوع خطأ غير مقصود تعتذر

تجمع «الإرادة»: الحكومات المتعاقبة تغير الدوائر بناء على مصالحها



أحمد الدين متحدثا لوسائل الإعلام خلال التجمع

العلاج وهو الكسي وحاليا يجب على المعارضة ان تسعى الى سحب الإحالة المقدمة من قبلها، وحث الدين القوى السياسية على ان تشكل جبهة شعبية ديموقراطية لمواجهة العبث بمقدرات الشعب ومن ير نفسه معارضا لذلك ينضم الى هذه الجبهة.

بدوره، قال المحامي عبدالله الأحمد ان التحرك في الفترة القادمة بعد تلاعب الحكومة بالدوائر الانتخابية سيكون بشكل غير تقليدي كي يفهم الحكومة التي اصبحت تغرد بالقرارات بما تريد دون اتفاق مع مجلس الأمة، وأضاف الأحمد ان إحالة الدوائر التي تمت من قبل الحكومة هي موجهة على حساب الأغلبية وتمثيلها الشعبي، متسائلا عن تدخل الحكومة في الانتخابات.. هل الحكومة تنوي الترشح؟

● فليح العازمي



محمد الجاسم في ساحة الإرادة

الخمس والعشرين الى ان وصلنا للخمس دوائر. وأفسد الدين باننا نثق في المحكمة الدستورية ونربا بها في الدول في صراعات سياسية عن طريق زج الحكومة لها كطرف صراع مع القوى السياسية.

وأوضح الدين ان المواجهة تحتاج الى جبهة شعبية واسعة وليس حكرا على تيار او تجمع او كتلة وحدها وإنما جميع القوى السياسية لتقف بوجه هذا العبث وتعديل الدوائر وان كان هناك تعديل يجب ان يكون من ضمن حزمة اصلاحات حقيقية لنظامنا السياسي والديموقراطي والانتخابي، وبين الدين ان المقاطعة حق وأسلوب احتجاجي مشروع وقد استخدمه الكويتيون سابقا عام 61 و 71 وايضا عندما حل مجلس الأمة وانتشى المجلس الوطني، مشيرا الى ان المقاطعة هي آخر

النظام الديموقراطي والدستوري والانتخابي في الكويت به خلل ويجب تعديله فالحكومات المتعاقبة من تأسيس الدستور تغير الدوائر بناء على مصالحها بدأت بالعبث ثم



المحامي عبدالله الأحمد



جانب من الحضور

شهدت ساحة الإرادة مساء امس تجمعا شبايبا تم الاعلان عنه على عجلة بعد إحالة الحكومة موضوع عدالة الدوائر الخمس للفتوى والتشريع تمهيدا لنحويله الى المحكمة الدستورية.

وحضر الى التجمع ممثل التيار التقدمي الكويتي أحمد الدين والمحامي محمد الجاسم ومجموعة من الشباب.

وقال أمين عام التيار التقدمي الكويتي الكاتب أحمد الدين ان الحكومة لديها سجل حافل في توريث المحكمة الدستورية في خلافاتها السياسية ولها نماذج سابقة في ذلك أتت الى وفقات شعبية بمواجهتها.

وذكر الدين الاستجواب المقدم من أحمد السعدون خلال إحالة الحكومة الدوائر العشر الى المحكمة الدستورية واثناء تقديم الاستجواب تم سحبها وأشار الدين الى ان

«التيار التقدمي»: الحكومة تُحاول الانقراض على المكتسبات الديموقراطية

وهانحن اليوم امام محاولة سلطوية جديدة للعبث بالنظام الانتخابي والتحكم في صراعاته، ولزج ايضا بالقانون الدستوري في الصراع السياسي الدائر الآن حول هذه المحاولة المكشوفة، حيث تتجه الحكومة لأن تتقدم الى المحكمة الدستورية بطعن لا يخلو من الغرضية بعدم دستورية قانون الانتخاب، وذلك تمهيدا لانفرادها اللاحق بتغييره بما يناسب ترميماتها عبر اصدار مرسوم بقانون قبل الانتخابات لتغيير التوزيع الحالي للدوائر الانتخابية وتقليص عدد الاصوات التي يدلي بها الناخب الى صوت واحد او صوتين.

وازاء هذا، فإننا في التيار التقدمي الكويتي ننبه الى ضرورة عدم الانخداع بنوايا السلطة وعدم الوثوق بتبديراتها وتجنب الانجرار بحسن نية وراء ادعاءاتها التي تحسول ان تغطي بها الأهداف الحقيقية لمخططاتها، كما نتوجه الى جميع ابناء الشعب الكويتي والى قوى السياسية والشعبية ومجاميعه الشبابية للتصدي بحزم لمخطط السلطة والعمل على افشاله عبر مختلف الأساليب والوسائل السلمية، مع ضرورة المبادرة الى تشكيل اوسع جبهة شعبية ديموقراطية لمعارضة مخطط السلطة ولتحقيق الاصلاح السياسي الديموقراطي الشامل.

اما على المستوى الآتي المباشر، فإن التيار التقدمي الكويتي يرى ان تتركز الجهود في الوقت الحاضر على المطالب الثلاثة التالية:

- أولا: مطالبة الحكومة بسحب طعنها المقدم الى المحكمة الدستورية في قانون الانتخاب، نأيا بالقضاء الدستوري عن ان يكون طرفا في الصراع السياسي، ولقطع الطريق امام السلطة للعبث بالنظام الانتخابي في غياب مجلس الأمة.
- ثانيا: المطالبة بالاسراع في اتخاذ اجراءات حل مجلس 2009 المرفوض شعبيًا، واجراء انتخابات نيابية جديدة وفق النظام الانتخابي الحالي.
- ثالثا: ضرورة اسراع مجلس الأمة المقبل من دون تاخير الى معالجة اوجه الاختلال في قانون الانتخاب الحالي واصلاحه ضمن حزمة شاملة من الاصلاحات السياسية الديموقراطية المستحقة التي تشمل: سن قانون ديموقراطي لشهار الهيئات السياسية، وقرار الدائرة الانتخابية الواحدة والتمثيل النسبي وخوض الانتخابات وفق نظام القوائم التي تتشكل على اساس وطنية وديموقراطية.

ويسرى «التيار التقدمي الكويتي» ان هناك امكانية واقعية لتحقيق هذه المطالب وافشال المخطط السلطوي، إذ يمتلك شعبنا وتمتلك قواه السياسية والشعبية والشبابية ما يكفي من الخبرات المتراكمة ومسا يكفي من الحنارت التاريخية المشهودة التي استطاع فيها الشعب الكويتي ان يقرض ارادته ويجول دون نجاح مخططات القوى المعادية للديموقراطية.

أصدر التيار التقدمي الكويتي بيانًا حول طعن الحكومة بعدم دستورية قانون الانتخاب جاء فيه: يوما بعد يوم تتكشف امام الشعب الكويتي محاولات السلطة للانقضاض على المكتسبات الديموقراطية، وتكريس نهجها للانفراد بالقرار، وفسادها المتواصل للحياة السياسية، وعبثها المتكرر في النظام الانتخابي، وممارستها مختلف اشكال التدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات للتأثير على مخرجاتها وتحويل مجلس الأمة في نهاية الامر الى مجرد ملحق شكلي بالسلطة.

ولقد سبق ان نبه التيار التقدمي الكويتي مبكرا من مخطط السلطة لاستغلال الحكم الاخير الصادر عن المحكمة الدستورية بإبطال مرسوم حل مجلس 2009 المرفوض شعبيًا، وذلك للعبث لتغيير توزيع الدوائر الانتخابية وتخفيض عدد الاصوات التي يستطيع الناخب ان يدلي بها، كما سبق لنا التحذير من استغلال السلطة لذريعة «العدالة» في تسويق هذا المخطط وتبريره، التي هي كلمة حق يراء بها باطل، وكذلك حذرنا من الزج بالمحكمة الدستورية مجددا في اتون الصراعات السياسية واستغلال احكامها، على خلاف مقاصدها، لاتخاذ قرارات سلطوية منفردة.

ومثلما هو معروف، فإن هناك تاريخا حافلا من العبث السلطوي بالنظام الانتخابي، كان من أبرزه انفراد السلطة في العام 1980 خلال فترة الانقلاب الاول على الدستور بتفتيت الدوائر الانتخابية العشر التي اقراها المجلس التأسيسي الى خمس وعشرين دائرة صغيرة مفصلة وفق مقاييس السلطة، وذلك بعيدا عن المبادئ الديموقراطية ومعايير العدالة.

كما ان هناك سجلا طويلا للمحاولات المتكررة التي قامت بها السلطة لاقحام القضاء الدستوري كطرف في الصراعات السياسية، وهي المحاولات التي سبق ان تصدت لها القوى الوطنية والديموقراطية ونوابها بقوة وحزم ما أدى الى افشالها، بدءا من تقديم الحكومة في العام 1995 طلبا للمحكمة الدستورية بتفسير المادة 71 من الدستور لتحسين المراسيم بقوانين الصادرة فترة الانقلاب على الدستور، مروراً بالمناورة الحكومية للتصويت مع النواب المواليين لها في مايو 2006 لاحالة مشروع قانون الدوائر الانتخابية العشر الذي تقدمت به الحكومة نفسها الى المحكمة الدستورية، وهي المناورة التي جرى فضحها وافشالها، وصولا الى تقديم الحكومة في يناير 2011 طلب تفسير عدد من مواد الدستور لاضفاء مزيد من الحصانة غير المبررة لرئيس مجلس الوزراء تجاه المسائلة السياسية، ولكن وعي الشعب الكويتي واداته والموقف الموحد للقوى السياسية ادت الى افشال تلك المحاولات وكبره، وتقبلوا موقفا فائق الاحترام والتقدير.

تكتل «كويتيون» يطالب بتعديل نظام التصويت من أربعة أصوات إلى صوت واحد

في خدمة الكويت. وعليه، فإننا وكلنا ثقة في سموكم ومن ثم قدرتنا على التغيير بمباركتكم الكريمة نامل من سموكم بتطوير العملية الانتخابية وتنقيتها من الشوائب، كما نرجو من سموكم انصاف جميع أهل الكويت باصدار مرسوم تعديل عدد الاصوات من اربعة أصوات الى صوت واحد لكل ناخب يحق له التصويت في الانتخابات المقبلة لتحقيق أمن واستقرار البلاد، حفظ الله الكويت وشعبها وأميرها من كل مكروه، وتقبلوا موقفا فائق الاحترام والتقدير.

إن نظام الانتخاب الحالي بعدد الاصوات الاربعة والدوائر الخمس وتوزيعها الجغرافية أدى الى تنامي عملية البديل في الاصوات والذي يمثل تمهيشا في حق الكفاءات الفردية وفرز المجتمع وفرقة، حيث أعطى لكل فرد أو جماعة لديها عدد معين من الاصوات الفرصة لتختار من اراد ان ينجح دون مراعاة المصلحة الوطن والمواطن ودون مراعاة الكفاءات وقدرات أي مرشح، مما يؤدي الى قتل الكفاءات الوطنية وحرمانها من الوصول لمجلس الأمة وتمكينها من القيام بدورها

التي لا يحزننا اليوم ان نرى ما نراه من فوضى على الساحة السياسية في الدولة، نتيجة لعدد من الأمور أهمها وأبرزها مجلس الأمة ومخرجاته. سيدي سمو أمير البلاد المفدى، نحن مجموعة من شعب المحب الوفي لدولتنا الغالية الكويت، ومن منطلق حرصنا على استقرار الساحة السياسية والمحافظة على مستقبل وأمن بلدنا الحبيب تحت ظل سموكم، بعد الاستعانة بالدراسات المختصة بمجلس الأمة ومخرجاته، لقد وجدنا ان

أصدر تكتل «كويتيون» بيانًا صحافيا جاء في شكل رسالة موجهة الى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وجاءت الرسالة كالتالي: نتقدم للمولى عز وجل بخالص الدعاء ان يحفظ وطننا الغالي تحت قيادتكم الحكيمة، وان يمدكم بطول العمر والصحة والعافية. سيدي صاحب السمو، لقد ابتليت الكويت بالعديد من المحسن والأزمات واجتازتها بقيادة سموكم وتكاتف أهل الكويت والأقياء والوصول بدولتنا الحبيبة لبر الأمان،